

أعضاء اللجنة التنظيمية

- بلقايد علي محمد لامين
- عكوش سهام
- شريف عبد الغني
- عيشاوي هجيرة
- بضليس ع.العزیز
- يوسف بسعدي.
- سعيداني فايزة،
- سلامي دليلة.
- خواترة سامية.
- بقار سلمى

أعضاء اللجنة التقنية.

- نبيل بن عبد المؤمن ، موراد بن والة، فلاق زين الدين،
- أسامة بن عبد المالك، ادريس امال.

إشكالية الملتقى .

تعتبر عقود الأعمال عصب تنشيط الحياة الاقتصادية لما تمثله من تلبية لاحتياجات المتعاملين الاقتصاديين فيما يتعلق بتوفير السيولة المالية والمعرفة والتكنولوجيا والخبرة لغرض التخول والبقاء في الأسواق، فأمام عجز العقود الكلاسيكية كعقد العمل وعقد المقاولة و الوكالة في مساندة مجال الأعمال، والى جانب حاجة المشاريع الكبرى إلى التوسع ومواكبة التطور التكنولوجي، توصل المتعاملون الاقتصاديون إلى استحداث هذه العقود الجديدة التي تتوافق وطبيعة مختلف المصالح الاقتصادية والتطور الذي أنت إليه، تتمثل هذه العقود في عقد التسيير، وعقد الفرائشيز، وعقد تحويل الفاتورة، وعقد الاعتماد الإيجار ...

أظهرت التجربة أن ابرام عقود الأعمال تخضع لآليات استثنائية غير مألوفة عند ابرام العقود المدنية أو التجارية

مقرر اللجنة العلمية : الأستاذ : حسين عمر.

أعضاء اللجنة العلمية:

- أ.د. دنيندي يحي، أستاذ التعليم العالي، جامعة بومرداس.
- أ. د. أرزيل الكاهنة، أستاذ التعليم العالي، جامعة تيزي وزو.
- أ. د. البقيرات عبد القادر، أستاذ جامعة الجزائر.
- أ.د. يوسفى أمال، أستاذ التعليم العالي، جامعة بومرداس.
- د. حاحة عبد العالي، أستاذ محاضر، جامعة بسكرة.
- د. جقبوي حمزة، أستاذ محاضر، جامعة بومرداس.
- د. زعيبي عمار، أستاذ محاضر ، جامعة الوادي.
- د. العيد سعدية ، أستاذة محاضرة ، جامعة بومرداس.
- د. امعزوز لطيفة، أستاذة محاضرة، جامعة تيزي وزو.
- د.عثماني عبد الرحمان، أستاذ محاضر، جامعة السعيدة.
- د. طيبي سعاد، أستاذة محاضرة ، جامعة خميس مليانة.
- د. تبوب فاطمة الزهراء، أستاذة محاضرة جامعة بومرداس.
- د. بن عنتر ليلي، أستاذة محاضرة ، جامعة بومرداس.
- د. بلعابد نادية، أستاذة محاضرة ، جامعة بومرداس.
- د. ملائي معمر أستاذ محاضر، جامعة بومرداس.
- د. مخلوف كمال، أستاذ محاضر أ، جامعة البويرة.
- د. قبايلي الطيب، أستاذ محاضر أ ، جامعة بجاية.
- د. حوالف عبد الصمد أستاذ محاضر أ ، جامعة تلمسان.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة امحمد بوقرة بومرداس

كلية الحقوق ، بودواو بالتنسيق مع غرفة

التجارة والصناعة الساحل، بومرداس



تنظم ملتقى حول

مبدأ سلطان الإرادة في عقود الأعمال بين الحرية و التقييد

يومى 6 و 7 نوفمبر 2017

بقاعة المحاضرات الكبرى كلية الحقوق ، بودواو

الرئيس الشرفي للملتقى

البروفيسور بن تليس عبد الحميد، رئيس الجامعة

المشرف العام للملتقى

أ.د.بن صغير عبد الحكيم عميد الكلية

رئيسة الملتقى الوطني

د. حساين سامية

نائب الرئيسة / د. اوصيف سعيد

فيما يتعلق بمسألة الإجراءات وكذا الشكليات والتنفيذ لتلك العقود أمر أثر في المفاهيم الواجب اعتمادها فيما يتعلق بهذه العقود من أبرزها مفهوم مبدأ سلطان الإرادة الذي تأثر وما زال يتأثر بهذا الصنف من العقود ما جعل التشريعات عاجزة عن إيجاد الحلول المناسبة تاركة المسألة للممارسات العملية عند إبرام هذه العقود.

وإذا كانت حرية التعاقد هي على حال قوام العقود، وهي التي تقرر قواعد العقد وأصوله وأحكامه، إلا أن هنالك اعتبارات من شأنها أن تمس بهذه الحرية، وتجعل أحد العاقدين غير متمتع بها تمام التمتع وهو ما يعرف بـ "موضوعية الإرادة التعاقدية"، ففي ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية ينبغي التخفيف من صرامة مبدأ سلطان الإرادة، ولقد تدخل المشرع الجزائري في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وقرن عقود الأعمال بما يفيد هذا الفكر القانوني، إلا أنها تتميز بكونها تقنيات معقدة، ولم تكتمل قواعدها حتى في الدول المتطورة والتي ظهرت فيها، وما زالت محل للنقاش رغم اقتحامها لمجال الأعمال.

تتمحور الإشكالية المطروحة حول إعمال مبدأ سلطان الإرادة عند إبرام عقود الأعمال عموما وفي القانون الجزائري خصوصا وذلك بغرض الموازنة بين الحرية التعاقدية من جهة وتحقيق الغرض المرجو من إبرام عقود الأعمال، من جهة أخرى. بصيغة أخرى إلى أي مدى يعتد بمبدأ سلطان الإرادة في عقود الأعمال في ظل تناقض المصالح الاقتصادية والأهداف المنتظرة من قبل كل متعاقد في ظل وجود الحرية التعاقدية؟

محاور الملتقى

المحور الأول: دراسة الانظمة القانونية لمختلف عقود الأعمال:

- العقود المنصوص عليها في القانون الجزائري (عقد التسيير، عقد تحويل الفاتورة، عقد الاعتماد الإيجاري..)
- عقود الأعمال في القانون المقارن (عقد البوت، عقد الفرانشيز...)

المحور الثاني: تطور استخدام مبدأ سلطان الإرادة في عقود الأعمال.

- مكانة مبدأ سلطان الإرادة في عقود الأعمال.
 - استخدامات مبدأ سلطان الإرادة في عقود الأعمال.
- ### المحور الثالث: أشكال القيود المفروضة على الإرادة التعاقدية في عقود الأعمال..

- في الشكلية.
- في تدخل المشرع عند تنفيذ العقد وإنهائه.
- في الطابع الخصوصي لعقود الأعمال.

المحور الرابع: آثار استخدام مبدأ سلطان الإرادة في عقود الأعمال.

- بالنظر للعقود التجارية الدولية والقانون الواجب التطبيق
- بالنظر للعقود الالكترونية.

اهداف الملتقى :

تسليط الضوء عن المشاكل التي تحد من التعبير عن الإرادة في عقود الأعمال، ابراز موقف التشريعات والاجتهادات القضائية من التصدي لإشكالات تطبيق مبدأ سلطان الإرادة

لجزائريين.

2- التوقف عند الإشكالات العملية التي تحد دون تطبيق مبدأ سلطان الإرادة في عقود الأعمال خاصة بالنسبة لأصناف خاصة من عقود الأعمال.

3- التوصل إلى إظهار مبررات الخروج عن تطبيق مبدأ سلطان الإرادة والتوجه نحو مبدأ الخضوع عند إبرام وتنفيذ عقود الأعمال.

شروط المشاركة

. أن يتسم البحث بالتأصيل والحداثة، وأن لا يكون جزء من مؤلف، أو مداخلة .

. تحرر المقالات بخط simplified arabic بخط 14 وتحرر الهوامش بطريقة آلية في نهاية كل صفحة بخط 12، ثم قائمة الهوامش في آخر المداخلة.

مواعيد هامة.

- . آخر أجل لاستقبال الملخص مرفقة ببطاقة المعلومات حول المشارك قبل 30 جوان 2017.
- . تاريخ الرد على المشاركات المقبولة هو 5 جويلية 2017
- . آخر اجل لارسال المداخلة 10 أكتوبر 2017
- . ارسال الدعوات 15 أكتوبر 2017.

. ترسل المداخلات على البريد الالكتروني:

samia_hassaine@yahoo.fr

umbbvicedoyen2@yahoo.fr

للاستعلام والتواصل :

05.56.34.36.76 / 0771.15.00.24

حضوركم شرف لنا